

Distr.: General
6 October 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثالثة والعشرون المستأنفة

فيينا، ٤-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية
والشؤون الإدارية

لجنة المخدرات

الدورة السابعة والخمسون المستأنفة

فيينا، ٣-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تقديم توجيهات بشأن السياسة العامة إلى برنامج المخدرات التابع
لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتدعيم ذلك
البرنامج ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته الإدارية، بما في ذلك
المسائل المتعلقة بالشؤون الإدارية والميزانية والإدارة الاستراتيجية

عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية
المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات
والجريمة ووضع المالى

مذكرة من الأمانة

إضافة

ملخص

أعدت هذه المذكرة عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/٢٤٦،
الذي مدد فيه المجلس ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني
بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى حتى النصف
الأول من عام ٢٠١٥، وكذلك عملاً بقرارات لجنة المخدرات ١٣/٥٢ و ١٠/٥٤
و ١٧/٥٤ و ١١/٥٦ وقرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٣/١٨ و ١/٢٠ و ٩/٢٠
و ٢/٢٢. وتشمل هذه المذكرة عمل الفريق العامل في الفترة ما بين ١٢ شباط/فبراير
و ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

* E/CN.7/2014/1/Add.1

** E/CN.15/2014/1/Add.1



أولاً - المداولات

١ - في الفترة الممتدة من ١٢ شباط/فبراير إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عقد الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالي أربعة اجتماعات غير رسمية. وواصل النظر في المسائل المدرجة ضمن بنود جدول أعماله، حسبما أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٤٦/٢٠١٣ ولجنة المخدرات في قرارها ١٣/٥٢ ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في قرارها ٣/١٨، ووفقاً للاختصاصات المرفقة بتلك القرارات وكذلك الأحكام الواردة في قرارات لجنة المخدرات ١٠/٥٤ و ١٧/٥٤ و ١١/٥٦ وقرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ١/٢٠ و ٩/٢٠ و ٢/٢٢.

٢ - وقدمت إلى الفريق العامل، في اجتماعه المنعقد في ١٢ شباط/فبراير، لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ مكتب المخدرات والجريمة لبرنامج المواضيع بشأن منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، الذي ركز على مساعدة الدول الأعضاء في إعداد معايير وقواعد الأمم المتحدة ذات الصلة واستخدامها وتطبيقها، والذي نفذ من خلال البرامج الدولية والإقليمية والقارية. وأحيط الاجتماع علماً أيضاً بإنجازات وأولويات البرنامج العالمي بشأن الدعم في مجال منع الجريمة وإصلاح نظم العدالة الجنائية، والبرنامج المتعلق بالجرائم البحرية. وقدمت مستجدات بشأن الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والتقدم المحرز في وضع الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وذكّر المشاركون بأنه كان قد تقرر أن تناقش لجنة البرنامج والتنسيق الوثيقة المذكورة في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٤، مما سمح بأخذ التعليقات الواردة من لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في الاعتبار. وأدى المتكلمون بتعليقات أولية بشأن جملة من النقاط منها أن تشير الوثيقة إلى استدامة المكاتب الميدانية وأن تراعي على نحو متوازن عنصري عمل المكتب، أي مكافحة المخدرات والجريمة. وأخيراً، أطلع الفريق العامل على التدابير الرامية إلى تحسين التوازن بين الجنسين في المكتب على مستوى الإدارة العليا، وأعلم الفريق بأن تمثيل المرأة في جميع الفئات في المكتب يتجاوز نسبة خمسين في المائة من القوى العاملة. وأثار المشاركون تساؤلات بشأن التمثيل الجغرافي، مشيرين إلى أنه ينبغي أن يوسع المكتب نطاق التنوع الجغرافي للقوى العاملة الفنية.

٣ - وخلال الاجتماع الذي عقد في ٢٣ حزيران/يونيه، عرضت على الفريق العامل مستجدات بشأن تنفيذ البرنامج الإقليمي لشرق أفريقيا للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، شملت

مكافحة الاتجار غير المشروع، والجريمة المنظمة والإرهاب، ومكافحة الفساد، وتعزيز العدالة والنزاهة، وتحسين الصحة والتنمية البشرية. وعلى مر السنوات، توسعت قاعدة التمويل وحافزة المشاريع، وتزايدت طلبات المساعدة الواردة من الدول الأعضاء. وبمثل الاعتماد على التبرعات تحدياً، وكذلك الوضع الأمني في المنطقة. وقدم أيضاً عرضاً توضيحياً عن البرنامج الإقليمي الجديد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ لدعم استراتيجية الجماعة الكاريبية المتعلقة بالجريمة والأمن التي تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي والتدابير المنسقة للتصدي للتهديد الذي تمثله الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وعن البرنامج العالمي الجديد لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، والذي يهدف إلى تقديم المساعدة التقنية في مجالات مثل الاتجار غير المشروع بالنباتات والحيوانات البرية، والتجارة الدولية في الأخشاب المقطوعة بصورة غير قانونية. ورداً على تساؤلات بشأن البرنامج الأخير، عرضت الأمانة تفاصيل عن مساهماتها في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتعاونها مع المنظمات الأخرى المختصة في هذا المجال مثل المنظمة العالمية للجمارك، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

٤ - وقدمت عروضاً توضيحية أيضاً بشأن تنفيذ قرار لجنة المخدرات ١٧/٥٦، وقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٩/٢٢. ومن المواضيع التي تناولتها العروض الاسترداد الكامل للتكاليف في مكاتب إقليمية وميدانية مختارة، وتدابير الكفاءة التي ينظر فيها المكتب، واستخدام الأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرنامج في الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وشدد على التزام المكتب بالعدالة والاتساق فيما يتعلق بحساب الاسترداد الكامل للتكاليف واستيعابه وعرضه على جميع الجهات المانحة والبرامج. وأعربت بعض الوفود عن دعمها لنموذج الاسترداد الكامل للتكاليف، وشددت على أهمية استعراض فعاليته وجدواه خلال الأشهر القادمة. وعلى وجه العموم، رأت الدول الأعضاء أن هناك حاجة إلى اتباع نهج أكثر تنظيماً وإلى إجراء المزيد من المناقشة مع الدول الأعضاء، بما في ذلك في سياق الفريق العامل، بشأن المسائل المتعلقة بالاسترداد الكامل للتكاليف والوضع المالي للمكتب، بما يشمل استخدام الأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرنامج. وجرى التشديد أيضاً على ضرورة تطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف بالتساوي في المكاتب الميدانية وفي المقر، وعلى ضرورة تلقي المكتب للمزيد من الدعم من البلدان التي تستضيف المكاتب الميدانية. وأشار أيضاً إلى الآثار التي ستترتب من حيث التكلفة على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومشروع "أوموجا"، وهي برمجية لتخطيط الموارد المؤسسية بغرض إدارة الشؤون المالية والموارد والموجودات والتي ستصبح الأداة الإدارية المركزية للأمم

المتحدة. ورداً على الملاحظات التي أبدتها الوفود، أكد المكتب مجدداً أنه أصبح من الضروري تطبيق نموذج الاسترداد الكامل للتكاليف خلال فترة السنتين الانتقالية الحالية بسبب الانخفاض المستمر في الأموال العامة الغرض والحاجة إلى تحقيق الاستدامة.

٥- ونظر الاجتماع أيضا في نتائج التقييم المتعمق لبرنامج المكتب القطري في باكستان، بما في ذلك التوصيات بشأن التوجه الاستراتيجي للبرنامج فيما يتعلق بأفغانستان في سياق ما بعد عام ٢٠١٤. وشدد المتكلمون على ضرورة كفاءة استدامة البرنامج القطري من خلال تشجيع الشراكات والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في البلد. وأخيرا، اعتمد الفريق العامل الجدول الزمني لاجتماعاته وبرنامج عمله المؤقت للفترة حزيران/يونيه - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، واتفق على إدراج الموضوع المعنون "تعزيز الوضع المالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحوكمتها: تنفيذ قرار لجنة المخدرات ١٧/٥٦ وقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٩/٢٢" كبنود ثابتة في جدول أعمال تلك الفترة.

٦- وفي الاجتماع المنعقد في ٥ أيلول/سبتمبر، قدم عرض إيضاحي عن نتائج وتوصيات تقييم منتصف المدة للبرنامج العالمي بشأن الأيدز وفيروسه التابع للمكتب والذي يهدف إلى تعزيز سبل حصول متعاطي المخدرات بالحقن ونزلاء السجون على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية. وأعلم الاجتماع أن المكتب قد قبل جميع التوصيات ويقوم باتخاذ إجراءات المتابعة المناسبة. وأعرب المتكلمون عن تقديرهم للبرنامج العالمي. وشدد على أهمية التعاون مع سائر أفرقة العمل والمجتمع المدني المشاركين في الأنشطة المتعلقة بالأيدز وفيروسه بغرض تبادل المعرفة والدروس المستفادة. وطلبت بعض الوفود توضيحات بشأن ولاية المكتب فيما يتعلق بالأيدز وفيروسه، وأشارت إلى أنه ينبغي أن تكون الأنشطة في ذلك المجال جزءا من الأنشطة المضطلع بها في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج متعاطيها وإعادة تأهيلهم، ومتناسبة معها. وأثيرت أيضا أهمية اعتبار القضايا الجنسانية وحقوق الإنسان من المسائل الجامعة. وقدمت عروض إيضاحية عن حالة تنفيذ الاسترداد الكامل للتكاليف، تناولت نواحي مثل تطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف بأثر رجعي على تعهدات ما قبل عام ٢٠١٤، ومبادئ تحديد التكاليف والمبادئ التوجيهية بشأن تقسيم التكاليف على الأموال العامة الغرض والأموال المخصصة الغرض وتكاليف دعم البرنامج، وكفاءة التكلفة في المقر والميدان. وشددت الوفود على الحاجة إلى الشفافية والاتساق في تطبيق نموذج الاسترداد الكامل للتكاليف، وأثارت تساؤلات بشأن آثار تنفيذ هذا النموذج في الميدان والمقر. وسلّم عدة متكلمين بأن تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية من مواطن قوة المكتب، وأنه لا ينبغي أن يقوض الاسترداد الكامل للتكاليف العمل الميداني.

وأثيرت تساؤلات أخرى بشأن التعامل مع المكاتب التي لا يمكن لمستويات البرامج بها أن تتحمل الاسترداد الكامل للتكاليف. وجرى التسليم على نطاق واسع بأن الاتجاه التنازلي فيما يخص الأموال العامة الغرض من التحديات المستمرة التي تواجه المكتب، وأشار البعض إلى خطر أن يؤدي نموذج الاسترداد الكامل للتكاليف إلى مواصلة الانخفاض في تلك الأموال. وطلبت الوفود توضيحا بشأن استخدام الأموال العامة الغرض وتكاليف دعم البرنامج، وشددت على ضرورة وضع مبادئ توجيهية بشأن استخدام الأموال العامة الغرض في تمويل أوجه العجز البرمجية. وفي معرض الإشارة إلى كفاءة التكاليف، ذكر البعض أنه بالإضافة إلى النظر في تدابير الحد من التكاليف التي تؤثر على الوظائف في المكاتب الميدانية، ينبغي أيضا النظر في تحقيق الكفاءة في المقر. وردًا على تساؤلات وملاحظات، أكد ممثلو المكتب مجددا على أن نموذج الاسترداد الكامل للتكاليف مطبق على نطاق الأمم المتحدة، وإن كانوا أشاروا إلى أنه ليس حلا لجميع الاحتياجات المتعلقة بالتمويل وأن المكتب ما زال بحاجة إلى الأموال العامة الغرض ليعمل بفعالية. وعرض تعريف وأهداف الإدارة على أساس النتائج وتنفيذها في المكتب، وقدمت معلومات بشأن الأدوات الحاسوبية الموحدة للتخطيط وتقديم التقارير، وعملية تقديم التقارير. وشدد المكتب على أهمية توافر أهداف تنفيذ متسقة وأطر تنفيذ منطقية على نطاق المكتب، وكذلك قياس أثر المساعدة عن طريق قياس النتائج الطويلة الأجل بالإضافة إلى النتائج الفورية. وأخيرا، عرض المكتب، كآلية تمويل ممكنة، عقد مؤتمر سنوي لإصدار نداءات أو لإعلان التبرعات استنادا إلى تقرير سنوي عن البرامج وخلاصة للاحتياجات من التمويل. وأبلغ الاجتماع كذلك بعقد حدث للتمويل الخاص في عام ٢٠١٥ بهدف التماس تبرعات إرشادية من الدول الأعضاء والسماح بإجراء تخطيط واقعي للبرامج المقبلة. وهناك حاجة إلى موارد مستدامة لهذه المبادرة المؤسسية الجديدة.

٧- وخلال الاجتماع المنعقد في ١ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت عروض إيضاحية عن الاسترداد الكامل للتكاليف تناولت جوانب مثل الأثر الرجعي فيما يتعلق باتفاقات التمويل المبرمة مع الدول الأعضاء المانحة، والفترة الانتقالية والنتائج المتوقعة، والمقارنة بنماذج التمويل المستخدمة في كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وعلى سبيل المثال، قدمت لمحة عامة إلى المشاركين عن تنفيذ الاسترداد الكامل للتكاليف في المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها التابع للمكتب، وأثر التنفيذ على المكتب الإقليمي، بما في ذلك معلومات بشأن أهمية المكتب الإقليمي وبرنامج عمله، وهيكله المالي، والحالة الراهنة للاسترداد الكامل للتكاليف. وأثيرت أيضا مسألة استخدام تكاليف دعم البرنامج في الميدان. وشدد على أهمية إيجاد التوازن بين تحقيق أهداف المكتب المحددة وتنفيذ الاسترداد الكامل للتكاليف في الميدان وفي المقر.

وأثارت الوفود أيضا شواغل بشأن تقديم المساعدة التقنية في الوقت المناسب، وأشارت إلى أهمية إجراء حوار موضوعي بين الجهات المانحة والمكتب. وأشار مرة أخرى إلى التفاوت بين الأموال العامة الغرض والأموال المخصصة الغرض. كما أشار إلى النهج البرنامجي المتكامل وأهمية الاتساق فيما بين الجوانب المواضيعية والجغرافية من عمل المكتب، والحاجة إلى مساءلة موحدة وتقارير مستندة إلى النتائج. وقدم معلومات مستجدة إلى المشاركين بشأن عمل وحدة التقييم المستقل التابعة للمكتب، تناولت جوانب مثل أدوات التقييم وتعزيز بيئة التقييم داخل المكتب. وقدمت لمحة عامة إلى الوفود عن التقييمات المنتهية والمستمرة. وأبرز أيضا إدراج المسائل الجامعة، مثل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في التقييمات.

ثانياً - المسائل التنظيمية والإدارية

- ٨- عقد الفريق العامل أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير أربعة اجتماعات غير رسمية في ١٢ شباط/فبراير، و٢٣ حزيران/يونيه و٥ أيلول/سبتمبر و١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ومن المقرر عقد اجتماعات أخرى في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، و٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
- ٩- وواصلت الأمانة تزويد الفريق العامل بالوثائق والمعلومات بوسائل إلكترونية وفي شكل نسخ مطبوعة، بما في ذلك عن طريق صفحة شبكية متاحة للعموم على الموقع الشبكي للمكتب، وعن طريق صفحة شبكية آمنة تقتصر على الدول الأعضاء وتهدف إلى تزويدها بالمعلومات التي تهمها.